ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

زيتون الجنوب... ذاكرة الأرض وسلاح الصمود

عماد خشمان

يُعدّ الجنوب اللبناني أحد أكثر المناطق في المشرق العربي تجذّراً في علاقة الإنسان بأرضه، إذ تحوّلت هذه العلاقة من إطارٍ معيشي واقتصادي إلى رابطةٍ رمزية وثقافية تعبّر عن الانتماء والمقاومة في آنٍ معاً، ومن بين الرموز التي تجسّد هذا الإرتباط العميق، تأتي شجرة الزيتون في موقع الصدارة، لما تمثّله من ثباتٍ وخلودٍ وصمودٍ في وجه الزمن والعدوان، حتى غدت أيقونةً لتمسّك الجنوبيين اللبنانيين بأرضهم رغم تهديدات الإحتلال الإسرائيلي ومحاولاته المتكرّرة لاقتلاع الإنسان كما يقتلع الشجر.

منذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، شكّل الجنوب اللبناني بيئةً زراعية تعتمد على الأرض مصدرَ رزقٍ وكرامة، فالقرى الممتدّة من بنت جبيل إلى مرجعيون، ومن صور إلى النبطية، لم تعرف الانفصال عن الأرض حتى في أحلك الظروف، وكان الفلّاح الجنوبي يرى في الأرض امتداداً لذاته وذاكرته ووجدانه، إذ لا تُورَّث الأرض عنده كملكيةٍ مادية فحسب، بل كقيمةٍ وجودية تتناقلها الأجيال مع قصص البطولة والصمود في وجه الاحتلالات والغزوات، وكثيراً ما كان الجنوبيون يقولون: "الأرض عرض، ومن يفرّط بالأرض يفرّط بالكرامة".

تميّزت القرى الجنوبية بزراعة الزيتون منذ قرون طويلة، فقد أشار المؤرّخون والرحالة (مثل المؤرّخ العثماني نعمان أفندي، رحلة في جبل عامل، الأرشيف العثماني، اسطنبول، ١٨٩٣) إلى أنّ الزيتون في جبل عامل كان من أهمّ المحاصيل، ليس لقيمته الاقتصادية فحسب، بل لرمزيته الدينية والوطنية، وترسّخت في الوجدان الشعبي صورة الزيتونة كشجرةٍ مباركة خالدة لا تموت، جذورها في الأرض وثمارها نورٌ كما ورد في قوله تعالى: "يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ" (النور: ٣٥)، ومن هنا تحوّلت الزيتونة في الجنوب إلى رمزٍ للمقاومة والثبات، يقابل فيها الجنوبيون آلة الحرب الإسرائيلية بجذورٍ ضاربة في الأرض لا تُقتلع.

منذ قيام الكيان الغاصب على أرض فلسطين وصولاً إلى إجتياح العام ١٩٧٨، ثم

الاحتلال الواسع عام ١٩٨٢، تعمّد الجيش الإسرائيلي استهداف المزارعين، وقطع أشجار الزيتون، وحرق البساتين في العديد من القرى الحدودية مثل الطيبة، وعدشيت، وحولا، وكفركلا، وبليدا، ويارون ومارون الراس وعيتا الشعب ورامية وبارين والضهيرة، وكانت هذه الأعمال جزءاً من سياسة ممنهجة لإفراغ الأرض من سكّانها عبر ضرب مصدر عيشهم غير أنّ النتيجة كانت دوماً معاكسة، ففي كلّ مرّة كانت تُدمّر فيها الحقول، كان الأهالي يعودون بعد انسحاب القوات المعتدية ليعيدوا زرع الزيتون من جديد، حتى أصبحت مشاهد إعادة التشجير بعد العدوان مشهداً سنوياً من طقوس المقاومة الشعبية المدنية.

ويُروى أنّ في العديد من قرى الجنوب في شهر تموز من العام ١٩٩٣، خلال عدوان "تصفية الحساب"، أحرقت مئات أشجار الزيتون، فبادر الأهالي بعد توقف القصف والغارات إلى حملة جماعيّة أعادوا فيها غرس الشجر في ذات الحقول التي أصابها الدمار، ورفعوا شعارهم الشهير: "إذا قطعوا زيتوننا، نزرعها ألف مرّة".

لم يكن موسم قطاف الزيتون في الجنوب في يوم من الأيام طقساً زراعياً عادياً، بل تحوّل إلى فعل مقاومة في ذاته، ففي كلّ خريف ومع حلول موسم القطاف كان يواجه المزارعون تهديدات الاحتلال المتمركزة في المواقع الحدودية، واليوم العدو الإسرائيلي من مواقعه على التلال المحتلة بعد العدوان الواسع على لبنان في عام ٢٠٢٤ والذي ووجه بمعركة "أولي البأس" يواصل استهداف المزارعين العائدين إلى حقولهم ويمعنُ في ممارسة اعتداءاته على العائدين من أبناء القرى المهدّمة على "الحافة الأمامية" ومطلقاً النار حيناً على المزارعين الآمنين من نساء ورجال وكبار السن، ومرسلاً التهديدات عبر اليونيفيل أحياناً أخرى في مسعى لترهيبهم وتخويفهم من القدوم إلى حقولهم وقراهم، وإرسال المحلّقات المُسيَّرة فوق رؤوسهم وإلقاء المناشير التهديدية تارةً والقنابل الصوتية تارةً أخرى مانعاً إياهم من قطاف محاصيل الزيتون هناك والتي هي في الأساس قد تضرّرت واحترق العديد منها بفعل الغارات والقصف بإستخدام قذائف الفوسفور الأبيض المحرَّم دولياً، بل في الكثير من الأحيان كان يتمّ قصفها وتخريبها وإحراقها عمداً.

قبل العدوان الأخير تكرّرت في السنوات الماضية مشاهد استهداف الفلاحين والمزارعين في الحقول، سواء بإطلاق النار التحذيري أو بقصفٍ مباشر حيث أُصيب عدداً من المزارعين أثناء جمعهم المحاصيل على مقربة من الشريط الشائك والجدار الحدودي الإسمنتي مع فلسطين المحتلة، ورغم ذلك يصرّ الأهالي على النزول إلى أراضيهم كلّ عام، مصطحبين أبناءهم وكأنّهم يعلنون من خلال القطاف الجماعي أنّ الزيتون باقٍ والإحتلال إلى زوال.

من أبرز الشواهد على التمسك بالأرض، مشهد العودة الجماعية إلى القرى بعد كلّ حربٍ أو عدوان، في يوم التحرير عام ٢٠٠٠ وبعده عاد عشرات الآلاف من أبناء الجنوب إلى قراهم التي هجّروا منها قسراً منذ الثمانينيات، وأول ما فعلوه هو ترميم المنازل والاعتناء مجدّداً بحقول الزيتون، وهذا المشهد تكرّر بعد حرب تموز ٢٠٠٦، إذ لم تمضِ أسابيع قليلة على وقف النار حتى بدأ الأهالي بإزالة الركام وإعادة زراعة الأرض وغرس الشتول مكان الأشجار التالفة، وقد وثّقت وسائل الإعلام آنذاك مشهد نساءٍ من بلدة عيتا الشعب وهنّ يقطفن الزيتون بين الأنقاض، في صورةٍ أصبحت رمزاً وطنياً لصمود الجنوب وإيمانه بأن الأرض لا تُترك ولو تحوّلت إلى رماد.

لم يعد الزيتون في الجنوب اللبناني مجرّد شجرةٍ مثمرة، بل صار حارساً للذاكرة الجماعيّة للجنوبيين ومنه يُعصرُ زيتُ القناديل التي تضيء ليالي الشتاء الباردة، ويهدى في المناسبات الفرحة ويُقدّمُ كزيتٍ مبارك عنواناً لقدسية الأرض والانتماء، وفي الأدب الشعبي الجنوبي ارتبط الزيتون بالأمثال والأهازيج، ومنها المثل القائل: "الزيتونة بتضلّ خضراء لو مرّ عليها الزمن"، وحتى اليوم تُقام مهرجانات الزيتون في قرى مثل يحمُر الشقيف، تبنين، بنت جبيل، دير قانون النهر، دير ميماس، وغيرها من القرى الصامدة كتأكيد على أنّ هذا الارتباط يتجاوز حدود الإنتفاع الاقتصادي إلى روح ثقافية وطنية جامعة.

هكذا يبدو الجنوب اللبناني اليوم وكلّ يوم في علاقته بالأرض والزيتون، ليس مجرد مساحة جغرافية، بل فضاء للكرامة والذاكرة والمقاومة، فشجرة الزيتون التي واجهت الحديد والنار، بقيت واقفةً كشاهدٍ على أنّ الأرض التي تُروى بالعرق والصبر والدماء والتضحيات لا يمكن أن تُسلَب أو تخضع لمحتلٍّ غاصب. وفيها قال الشاعر محمود درويش: "شجرة الزيتون لا تبكي ولا تضحك، هي سيدة السفوح المحتشمة، بظلّها تغطّي ساقها ولا تخلع أوراقها أمام عاصفة، تقف كأدنّها جالسة، وتجلسُ كأنها واقفة.." ولعلّ أجمل ما يعبّر عن تلاحم الجنوبي مع الأرض هو قول أحد المزارعين من بلدة العديسة بعد عدوان تموز وآب ٢٠٠٦: "نحن لا نحرس الزيتون، الزيتون هو الذي يحرسنا ويحمينا من النسيان".

تحالف الدم والقوة... خطاب ترامب في الكنيست
إعلانٌ لسقوط القيَم الدولية

وفاء بهاني

في مشهدٍ يمكن وصفه بأنه احتفالٌ رسمي بالدم، صعد دونالد ترامب إلى منصة الكنيست التابع للكيان الصهيوني، وألقى خطاباً حمل كل ملامح الغطرسة السياسية والنرجسية. كان يتحدث وكأنه قائد لتحالفٍ جديد لا يعترف بالقانون ولا بالعقل، بل يرى في القوة معياراً للحق، وفي الإبادة وسيلةً لحماية النفوذ. لم يكن خطابه مجرد تأييدٍ سياسي، بل تبنّياً كاملاً لجرائم الحرب التي ارتُكبت ضدّ شعوب المنطقة، وكأن ترامب قرّر أن يمنحها غطاءً مقدساً تحت اسم "الدفاع عن النفس".

الخطير في حديثه أنه أعلن بوضوح استمرار تزويد الكيان بالسلاح الأميركي رغم إدانة المحكمة الجنائية الدولية لنتنياهو ووزير جيشه السابق كمجرمي حرب، وهو ما يمثل تحدّياً فاضحاً للعدالة الدولية وللقيَم التي تدّعي الولايات المتحدة أنها تحميها. لم يُخفِ ترامب فخره، بل كرّر أنّ "أمن الكيان من أمن أميركا"، في خطاب يعيد إنتاج فكرة أن دماء الآخرين مجرد ثمنٍ لبقاء النفوذ الأميركي والصهيوني.

والأخطر من ذلك أنّ تصريح ترامب العلني باستمرار تمويل وتسليح الكيان رغم صدور قرارات إدانة دولية بجرائم حرب، يُعدّ في ذاته جريمة حرب وفق القانون الدولي. فالقانون لا يكتفي بإدانة من ينفّذ الجريمة، بل يحمّل المسؤولية أيضاً لكلّ من يساعد أو يسهّل أو يموّل ارتكابها. وتنص المادة (٢٥) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن "كلّ من يُسهِم بأيّ شكلٍ من الأشكال في ارتكاب جريمةٍ تدخل في اختصاص المحكمة، يكون مسؤولاً عنها ويخضع للعقاب وفقاً لنظامها". وبهذا المعنى، فإنّ ترامب نفسه شريكٌ مباشر في الجريمة، ومسؤوليته لا تقلّ عن مسؤولية من نفّذ القصف أو ضغط على زر الصاروخ. إنّ هذا التصريح لا يُدينه أخلاقياً فحسب، بل يضعه قانونياً في صفّ المجرمين الذين يجب أن تطالهم العدالة الدولية.

الحديث عن القنابل والصواريخ الأميركية جاء في سياقٍ يثير الاشمئزاز، إذ راح يعدد أنواعها ودقّتها وكأنها إنجازٌ تكنولوجي يستحق التصفيق، متجاهلاً أنّ هذه الأسلحة نفسها هي التي مزّقت أجساد المدنيين في غزة، ودمّرت المستشفيات والمدارس ودور العبادة. والمفارقة المؤلمة أنّ من يُفترض أن يكون "زعيم العالم الحر" يتحدث عن الإبادة الجماعية وكأنها إعلانُ انتصارٍ أخلاقي.

لم يكتفِ ترامب بتبرير جرائم الكيان، بل تفاخر بالعدوان على إيران، متحدثاً عن "عملية مطرقة منتصف الليل" التي أوْدت بحياة عددٍ من العلماء الإيرانيين، معترفاً بأنّ العملية نُفذت بتنسيقٍ كامل بين واشنطن والكيان. هذا الاعترافُ وحده كفيلٌ بإدانته، لأنه يشرعِن الإرهاب كسياسةٍ رسمية، ويجعل من الاغتيال والتدمير أداةً لحماية ما يسمّيه "الأمن القومي الأميركي". وكلّ ذلك خارج أيّ إطارٍ قانوني أو تفويضٍ أممي، في خرقٍ صريحٍ لميثاق الأمم المتحدة ولأبسط مفاهيم السيادة.

الخطاب أيضاً حمل نغمة تهديدٍ واضحة لبقية دول العالم، حين قال ترامب إنّ من يقف ضدّ الكيان "سيواجه قوةً لم يشهدها من قبل"، وهي عبارة تكشف بوضوح ذهنية الرجل الذي يرى السياسة ساحة صَفقاتٍ وابتزاز، لا منظومة قيم وعدالة. لقد كانت رسالته للعالم بسيطةً وخطيرةً في آنٍ واحد: إمّا أن تخضع لمن يملك السلاح، أو تُعاقَب بلا رحمة.

أما مشهد تصفيق أعضاء الكنيست فكان ذروة الانحطاط الأخلاقي. تصفيقهم لم يكن تقديراً لخطاب سياسي، بل موافقةً جماعية على فكرة أنّ الدم يمكن أن يكون وسيلةً للشرعية. تحوّل البرلمان في تلك اللحظة إلى منصةٍ لتطبيع الجريمة، وترامب إلى شريكٍ معلنٍ في كلّ قنبلةٍ سقطت وكل روحٍ أزهقت.

من يستمع إلى ترامب لا يمكنه تجاهل الطابع النفسي لخطابه؛ فهو مزيجٌ من النرجسية المرضية وجنون العظمة. يستخدم لغة المنتصر المتعالي الذي يرى نفسه فوق القانون وفوق التاريخ، ويُضفي على جرائمه طابعاً دينياً حين يتحدث عن "النصر الإلهي" و"الهيمنة العادلة". في الحقيقة، لم يكن الخطاب سياسياً بقدر ما كان بياناً أيديولوجياً لتبرير الإبادة، يربط القوة بالحق، والدين بالحرب.

ما فعله ترامب والكيان معاً هو تقويضٌ كاملٌ لمفهوم القانون الدولي، وتحدٍّ لكلّ الاتفاقيات التي وُضعت لحماية الإنسان من وحشية الحروب. إنهما يضعان العالم أمام مرحلةٍ جديدة من الفوضى، حيث يتحوّل الجاني إلى بطل، والمحتلّ إلى ضحية، وتُستخدم الشعارات الدينية لتبرير الجرائم الجماعية.

لقد كشف خطاب ترامب أنّ الولايات المتحدة، تحت قيادته، لم تعد راعيةً للديمقراطية كما تدّعي، بل غدت راعيةً للإبادة ومصدراً للخراب الأخلاقي والسياسي. كان يتحدث وكأنّ الدم البشري وقودٌ لمجدٍ شخصي جديد، وكأن القوة وحدها تصنع التاريخ. وإنْ لم يتحرك العالم لوقف هذا الانحراف، فقد نصحو يوماً على واقعٍ مروّع: قنابل تُبارك باسم الرب، وجيوشٌ تقتل باسم الحرية.

وانطلاقاً من خطورة ما تضمّنه خطاب ترامب من اعترافٍ صريح وتفاخرٍ بأفعالٍ تمثل انتهاكاتٍ جسيمة لِلقانون الدولي الإنساني، فإنّ من الواجب على المجتمع الدولي، وفي مقدمته المحكمة الجنائية الدولية، أن يباشر تحقيقاً مستقلاً وشاملاً في هذه الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. كما يجب ألا يُستثنى أيّ مسؤول، مهما كانت صفته أو موقعه السياسي، من المساءلة القانونية عن دوره في التحريض أو التواطؤ أو المشاركة في أعمال الإبادة. إنّ إحالة ترامب إلى المحكمة الجنائية الدولية ليست مسألة انتقام سياسي، بل واجبٌ قانوني وأخلاقي يهدِّف إلى ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب وصون ما تبقّى من هيبة العدالة الدولية.

إخفاقات ترامب من أوكرانيا إلى غزة

ناصر قنديل

– يريد البعض أن يقتنع أن كل ما تُقدم عليه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعبر عن خطط مدروسة بعناية وعن تفاصيل مبرمجة على جدول زمني، ويجب التدقيق في كيفية إدارة الرئيس ترامب لملف الحرب الأوكرانية من أجل أن ينتبه هؤلاء إلى حقيقة أن غالبية طروحات وتصورات ترامب يغلب عليها الطابع الاستعراضي، بحيث يجري إطلاق الخطوة الأولى لمشروع متعدد الخطوات، والرمي بالثقل المعنوي لمكانته ومكانة أميركا على أمل أن يملأ الفراغات خلال المسار العملي للخطوة الأولى نحو بلورة الخطوة الثانية وما بعدها هكذا تباعاً، لأن الرئيس ترامب ينطلق في مشاريعه من الحاجة لتحقيق إنجازات في ولايته الرئاسية على الصعيد الخارجي بعدما اصطدم بعقبات كبرى عطلت فرص الإنجازات الداخلية، ولأن أميركا لم تعد تملك القدرة على فرض إرادتها وفق تصوّرات مسبقة تضعها وتلزم الآخرين على السير بها.

– لا تزال خطة ترامب لإنهاء حرب غزة في أيامها الأولى ولا يزال الانبهار سيّد الموقف، وتدور التحليلات مرة حول الضغط على نتنياهو فيتفاجأ الذين يقولون ذلك بتصرف ترامب عندما يرونه يتماهى مع نتنياهو، ومرة يتحدث آخرون حول التزام ترامب بالسعي لخدمة خطة نتنياهو فيتفاجأ هؤلاء بأن ترامب ينتقد نتنياهو أو يتحرك بعكس اتجاه ما يريده نتنياهو، وذلك عائد إلى ارتباك ترمب نفسه وعدم وضوح الصورة لديه، وتركيزه على الطابع الاستعراضي والتجريبي ضمناً، لملء الفراغات في آليات تطبيق ما يفترض أنه خطة وهو لا يعدو كونه مجرد خطوط عريضة، كحال ما وقع عليه ترامب وقادة الدول الذين شاركوه ما عُرف باتفاق إنهاء الحرب، خلال قمة شرم الشيخ، حيث النص الذي وقّع عليه ترامب وقادة تركيا ومصر وقطر ليس إلا مبادئ فضفاضة يشبه التوقيع عليها التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة مرة ثانية، لأن لا شيء فيها له صلة بالسياسة ولا بكيفية حل المعضلات التي بدون حلها لا يمكن ضمان إنهاء الحرب، أي صناعة الاستقرار، ويكفي القول إن نصاً يفترض أنه يتصدى لصراع عمره ثمانية عقود عنوانه فلسطين لم يتطرّق لكيفية حل هذه القضية.

– خلال شهور طويلة تكرّرت وعود ترامب لإنهاء حرب أوكرانيا، هو يتباهى بأنه أوقف ثمانية حروب لا يعرف الناس عنها شيئاً، فهل كان هناك فعلاً حرب هندية باكستانية أم مناوشات حدودية لا يريد الطرفان تحويلها إلى حرب، ومثلها بين كمبوديا وتايلاند، ولم يكن هناك حرب أذربيجانية أرمنية، وهل كان هناك حرب إثيوبية مصرية، أو صربية كوسوفية؟ وهل تمّ التوصل إلى حل للنزاع بين رواندا والكونجو؟ ويكتشف أي باحث ومدقق أن ترامب استعراضي يتباهى بإنجازات أغلبها وهميّ، وحرب أوكرانيا خير مثال، وهو قال في حملته الانتخابية إنه قادر على إيقافها خلال ٢٤ ساعة بمجرد أن يصبح رئيساً، ومرة يطرد الرئيس الأوكراني من البيت الأبيض ومرة يعده بصواريخ بعيدة المدى لأن الرئيس الروسي يصبح شريراً بنظره بعد رفضه السير بوقف إطلاق نار دون اتفاق كامل، ثم يعود كما حدث بعد قمة آلاسكا يوزع التفاؤل بأنه يسيطر على الوضع ويملك خطة لإنهاء الحرب، وبعد أيام يتحدث عن الفشل واليأس والانسحاب من مساعي إيقاف الحرب.

– في حرب غزة الأكيد أن إيقافها صار مصلحة أميركية إسرائيلية، بعدما فشلت حرب الإبادة بتهجير الفلسطينيين كهدف أميركي إسرائيلي كان ترامب أول دعاته، وبقدر ما صارت الأرباح معدومة تكاثرت الخسائر حتى صارت لا تحتمل مع تنامي حركة الاحتجاج العالميّة ضد الحرب وصولاً إلى تراجع هائل في الرأي العام الأميركي لمؤيدي الحرب، بل لمؤيدي موقف ترامب إلى جانب "إسرائيل"، إلى الحدّ الذي صارت بيئة الحزب الجمهوري ومجموعة مافا المساندة لترامب والكنيسة الإنجيلية المؤيدة لترامب و"إسرائيل"، في موضع انتقاد الحرب باعتبارها مخالفة للمعايير الأخلاقية والدينية، ولأن وقف الحرب بشروط تناسب المقاومة مستحيل أميركياً وإسرائيلياً، لأنها هزيمة مدوّية، كان المطلوب التلاعب بصيغة وقف الحرب وأخذها إلى الغموض الذي يقوم على تجاهل القضية الفلسطينية ويسلّم بسقوط التهجير، ويسعى لمقايضة سلاح المقاومة بإعادة الإعمار وتوفير شروط العيش الآدمي لسكان غزة، واستبدال السعي لتهجير سكان قطاع غزة بشطب الهوية الفلسطينية عن غزة وجعلها ولاية دولية يحكمها مجلس وصاية أجنبيّ وتضمن أمنها قوة دولية.

– هذه العناوين التي لم تقبل بها المقاومة بقيت عائمة، وصار الاتفاق مجرد وقف الإبادة وتبادل الأسرى وانسحاب جزئيّ وفك جزئيّ للحصار، وصار تشكيل مجلس الوصاية معضلة ومثله تشكيل القوة الدولية، حيث ترفض "إسرائيل" أيّ إطار أممي لذلك ويتمسك المطلوب منهم المشاركة في المجلس ولاقوة بالعبور من خلال مجلس الأمن الدولي، كما يتمسكون بأفق سياسيّ يتصل بحل الدولتين ولو كشعار والدولة الفلسطينيّة كأفق، وهو ما ترفضه إسرائيل بصورة قاطعة.

– ترامب ينجح دائماً بإطلاق المبادرات وتسويقها إعلامياً، لكنه يعجز عن إكمالها، لأنه محكوم بالحاجة للحركة، من دون أن تملك أميركا القوة اللازمة لفرض حلقات متسلسلة واضحة لخطة تبدأ من المبادر وتصل إلى الهدف.

غزة بين الكلمة والحرب

ريما فارس

توقف إطلاق النار في غزة شكّل منعطفاً مؤقتاً في مسار الحرب الدامية التي أنهكت القطاع على مدى عام كامل، لكنه لم يأتِ كنتيجة لتوازن سياسي أو ميداني بقدر ما كان ثمرة ضغط أميركي مباشر أراد أن يُظهر للعالم أنّ واشنطن ما زالت تمسك بخيوط الصراع. فقد أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال زيارته لـ "إسرائيل" أنّ "الحرب في غزة انتهت، تفهمون ذلك"، مؤكداً أنّ "الأوضاع ستعود إلى طبيعتها"، في إشارة إلى أنّ الاتفاق الذي رعته بلاده يمثل المرحلة الأولى من خطة سلام أوسع. هذه العبارة، وإنْ بدت حاسمة، إلا أنها في جوهرها تحمل طابعاً إعلامياً أكثر منه واقعياً، إذ لا تزال بنود الاتفاق موضع اختبار ميداني وسياسي معقّد.

بحسب ما نقلته وكالة "رويترز"، فإنّ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه يشمل "المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار"، وتتضمّن إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع المحاصر وتبادل دفعات من الرهائن والأسرى. وصول شاحنات الإغاثة إلى غزة وتسليم جثامين رهائن إسرائيليين للصليب الأحمر يُعدّ التطبيق الأول لهذه البنود، لكن ذلك ترافق مع تأكيدات إسرائيلية بأنّ العملية لا تزال في بدايتها، وأنّ أيّ إخلال من طرف حماس قد يدفع الجيش إلى استئناف عملياته فوراً. وقد عبّر ترامب عن هذا الموقف صراحة حين قال إنّ إسرائيل "ربما تستأنف القتال بكلمة مني إذا لم تلتزم الحركة بالاتفاق"، وهو تصريح يعكس أنّ قرار الحرب والسلم لم يعد إسرائيلياً بحتاً، بل بات مرتبطاً بالإرادة الأميركية ومصالحها في هذه المرحلة الحساسة.

من جهته، قال القائد براد كوبر، مسؤول القيادة الوسطى الأميركية، إنّ بلاده "تُناشد حماس بأن توقف على الفور العنف ضدّ المدنيين الأبرياء في غزة وأن تتخلّى عن أسلحتها دون تأخير"، ما يشير إلى أنّ واشنطن لا تكتفي بلعب دور الوسيط، بل تحاول أن تفرض شروطاً على الأرض تضمن تفريغ المقاومة من قوتها العسكرية تدريجياً. في المقابل، تلتزم حماس الصمت الحذر مكتفية بالإشارة إلى أنّ "الهدنة تهدف إلى تخفيف معاناة المدنيين"، مع استمرارها في حفر الأنقاض بحثاً عن جثامين الرهائن الذين يُعتقد أنّ بعضهم دفن تحت الدمار الناتج عن الغارات الإسرائيلية، بحسب ما نقلت "الغارديان" و"أسوشييتد برس".

هذا التباين في الخطاب يعكس هشاشة الهدنة المعلنة. فبينما تصفها واشنطن بأنها "نهاية الحرب"، تعتبرها إسرائيل "وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار"، فيما تراها حماس "استراحة إنسانية مشروطة".

أما ميدانياً، فإن قطاع غزة يعيش حالة من الهدوء الحذر، إذ تتدفّق المساعدات بشكل محدود بينما لم تتوقف التحليقات الجوية الإسرائيلية فوق القطاع. ويبدو أنّ هذه الهدنة ليست سوى تجميد مؤقت للعمليات العسكرية ريثما تُستكمل مفاوضات أعمق حول الملفات العالقة: مصير الأسرى، إدارة القطاع، وضمانات ما بعد الحرب.

المشهد الحالي يُبرز أنّ ما يسمّى "وقف إطلاق النار" هو اتفاق هشّ بقدر ما هو ضروري. فكلّ طرف يستخدمه لخدمة أهدافه: ترامب يسوّقه كإنجاز دبلوماسي يعزز موقعه السياسي قبل الانتخابات، و"إسرائيل" تعتبره فرصة لإعادة التموضع وترميم صورتها أمام الرأي العام، فيما تسعى حماس لاستثمار الورقة الإنسانية لتثبيت موقعها كمحاور لا يمكن تجاوزه. لكن خلف هذه المناورات تبقى الحقيقة الصلبة أنّ الحرب لم تنتهِ فعلاً، بل خمدت نارها مؤقتاً تحت رماد اتفاق قابل للاشتعال في أيّ لحظة، بانتظار كلمة من واشنطن تعيد إشعالها أو تمدّ في عمر هدنة لا تحمل حتى الآن سوى وعود هشة بالسلام.